تشكُّل الهويات الإثنية من وجهة نظر جغرافية
- العراق أنموذجاً -
م.م. دنيا فاضل طالب عبد الحسن

تَشكُّل الهويات الإثنية من وجهة نظر جغرافية
- العراق أنموذجاً -
م.م. دنيا فاضل طالب عبد الحسن
كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل

The formation of ethnic identities from a geographical perspective
-Iraq is an example-
Donia Fadel Talib Abdel Hassan
College of Education for Human Sciences/University of Babylon
Hum920.dunaa.fadel@uobabylon.edu.iq

المستخلص:
يشغل التركيب الإثني للسكان –في وقتنا الحاضر- حيزاً كبيراً في الدراسات الإنسانية، سواء الاجتماعية أو السياسية أو التاريخية أو الجغرافية أو النفسية، وقد جاءت هذه الأهمية من حقيقة تكاد تكون عامة، وهي أن أغلب دول العالم هي دول غير منسجمة إثنياً، إذ تتعدد فيها الهويات الإثنية، ومما يزيد من هذه الأهمية أنها ذات وجهين، فمن ناحية تكون هذه التعددية رمزاً للتوازن وقوةً تدفع باتجاه التطور والتقدم، ومن ناحية تمثل شكلاً من أشكال الصراع والتنافس بين هذه الهويات، وما يزيد من أهمية هذه الدراسة تحديداً أنها كانت –بحسب اطلاع الباحثة- محاولة لم يسبق لباحث متخصص في علم الجغرافية الخوض في فهم أبعاد الهويات الإثنية من وجهة نظر جغرافية، وكانت شواهد البحث في مجملها عن العراق، بوصفه بلداً متعدد الهويات الإثنية منذ القدم، لذا جاء البحث للتفصيل والتعريف بالهويات الإثنية من حيث المفهوم والتأثير، ثم فهم التراكيب (الدينية واللغوية والقومية والاجتماعية والصناعية) للسكان وأثرها في تشكُّل هوياتهم الإثنية.
الكلمات المفتاحية: الهوية، الإثنية، الصراع، التعددية، التنوع، العراق

:Abstract
The ethnic composition of the population - at the present time - occupies a large space in human studies, whether social, political, historical, geographical or psychological. This importance came from an almost general fact, which is that most of the countries of the world are ethnically inconsistent countries, as there are many Ethnic identities, and what increases this importance is that they have two aspects. On the one hand, this pluralism is a symbol of balance and a force that pushes towards development and progress, and on the one hand, it represents a form of conflict and competition between these identities. What increases the importance of this study in particular is that it was - according to the researcher's knowledge An attempt by no researcher specializing in geography to delve into understanding the dimensions of ethnic identities from a geographical point of view. The evidence of the research was in its entirety on Iraq, as a country with multiple ethnic identities since ancient times. Therefore, the research came to detail and define ethnic identities in terms of concept and impact, and then Understanding the compositions (religious, linguistic, national, social, and industrial) of the population and their impact on the formation of ethnic identities.
Keywords: identity, ethnicity, conflict, pluralism, diversity, Iraq

المقدمة:
يُعنى الجغرافيون بخصائص عديدة للسكان لأي دولة عند تقييم قوتها ووصف درجة تماسكها الداخلية، ومن هذه الخصائص هو التركيب الإثني للسكان()، فهذا التركيب هو سمة من سمات أغلب دول العالم المختلفة، إذ إن أغلب دول العالم هي من الدول غير المنسجمة إثنياً، إذ تتعدد فيها الهويات الإثنية، وعلى الرغم من أن التعددية هي ظاهرة إنسانية تاريخية عرفتها كل المجتمعات، وذلك لاختلاف طبيعة البشرية وتنوع مصالحها، إلا أن للتعددية وجهين، الأول إيجابي يمثل التوازن، إذ تكون التعددية قوة تدعم وتعمق التطور المجتمعي والوحدة السياسية، والوجه الثاني هو السلبي ويتمثل في نموذج الصراع

والتنافس، إذ تشكل التعددية هنا خطراً يمكن أن يهدد مشروعات التنمية والاستقلال والوحدة الوطنية، وتفتح الباب أمام التدخل الخارجي().

ومن هذا المنطلق، يمكن عد المجتمع العراقي من المجتمعات متنوعة الهويات الإثنية؛ لأنه يضم مكونات إثنية متعددة، منها (عرب الشيعة، عرب السُنَّة، الكرد، التركمان، المسيح، الأيزيديين.. وغيرهم)، وليس بمقدور واحد من هذه المكونات فرض سيطرته الكاملة على بقية المكونات()، فالعراق بلد متعدد الأعراق والطوائف، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى تاريخه الضارب في القدم، وتعدد الحضارات التي قامت على أرضه، وكثرة الأقوام والشعوب التي حطت في ربوعه، ويمكن تصنيف المكونات الإثنية التي تتواجد في عراق اليوم على صنفين أساسيين: مكونات أو هويات أصلية، وتعني مكونات قديمة جداً، ويتميز أفرادها بخصائص بيولوجية تناقلوها جيلاً عن جيل كما الجينات الوراثية، وتتمثل هذه المكونات بالصابئة والأيزيديين، وهناك المكونات أو الهويات المستحدثة، وتعني مكونات انسلخت عن مكونات أكبر وأقدم بسبب انعطاف سياسي أو ديني أو اجتماعي في مسيرة المكون، وتتمثل هذه المكونات بالمسيحية والشيعة والسُّنة()، ويستقر هذا الكل المركب وسط محيط إقليمي متنوع تمتد بعض قومياته ومذاهبه عبر حدود العراق ليشكل تداخلاً إثنياً معقداً مع دول الجوار الجغرافي، يقابل ذلك أن الأنظمة السياسية في دول الجوار الجغرافي للعراق في الغالب غير ديمقراطية أو دكتاتورية، وبعضها تتعارض إيديولوجياً في ما بينها، لذلك أصبحت تدخلات دول الجوار الجغرافي تهدد الاستقرار السياسي لهذا البلد، وتمهد لإحداث تغيرات سياسية قائمة على أساس إثني()، وهذا الأمر ليس حديث عهد بهذا البلد، فقد شهد العهد العثماني تدخلاً تركياً- فارسياً هائلاً، إذ سعت كل من الجارتين إلى بسط سيطرتها على العراق من خلال دعم أحد المكونات على حساب المكونات الأخرى().

وعلى الرغم من مساوئ تعدد الهويات الإثنية، وما يمثله التنوع الثقافي في العراق بوصفه سمة متأصلة بوجوده وتاريخه بمختلف مراحله وعصوره، فإن العراق كان وما زال مصدر إثراء وغنى ثقافي وحضاري ومدني وفكري ومعرفي كبير أسهم وبشكل أساسي في صياغة وتشكيل الوحدة المجتمعية في العراق بوصفها وحدة شاخصة على مستوى الاجتماع الثقافي، وبذلك يعد التنوع الثقافي في العراق مرتكزاً ومحوراً أساسياً في بناء وتشكيل هوية الدولة العراقية الحديثة والمعاصرة().

ويضم التركيب الإثني للسكان بين طياته أقساماً عدة، لذلك سيقسم هذا البحث على محاور عدة، تبدأ بمحور (الهويات الإثنية من المفهوم إلى التأثير)، يعقبه محاور (التركيب الديني وأثره في تشكُّل الهويات الإثنية)، ومحور (التركيب اللغوي وأثره في تشكُّل الهويات الإثنية)، ومحور (التركيب القومي وأثره في تشكُّل الهويات الإثنية)، ومحور (التركيب الاجتماعي وأثره في تشكُّل الهويات الإثنية)، وأخيراً محور (التركيب الصناعي وأثره في تشكُّل الهويات الإثنية)، ليصل البحث بعد ذلك إلى نهاية المطاف بإبراز أهم النتائج التي توصل إليها.

1- مشكلة البحث: تتحدد مشكلة البحث بالسؤال التالي: هل يمكن معرفة كيفية تشكُّل الهويات الإثنية من وجهة نظر جغرافية؟

2- فرضية البحث: يفترض البحث أن تشكُّل الهويات الإثنية قد دُرِس من وجهات نظر مختلفة سواء الدراسات التاريخية أو السياسية أو النفسية أو الاجتماعية، لذا فإن بالإمكان دراسة ومعرفة كيفية تشكُّل الهويات الجغرافية من وجهة نظر جغرافية.

3- حدود الدراسة: تمثلت الحدود المكانية للدراسة بالحدود الإدارية لبلد العراق، أما الحدود الزمانية، فلم يتحدد البحث بمدة زمنية معينة، إذ إن تعدد الهويات الإثنية في العراق ليس وليد اليوم، بل هو موغل في عمق التاريخ.

4- هدف البحث: يهدف البحث إلى بيان كيفية تشكُّل الهويات الإثنية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص، ومعرفة طبيعة العلاقات القائمة بين هذه الهويات، وما هي الأمور الإيجابية والسلبية الناتجة من هذا التعدد من وجهة نظر جغرافية.

5- أهمية البحث: إن معرفة كيفية تشكّل الهويات الإثنية من وجهة نظر جغرافية يمكن أن تقدم رؤية شاملة لطبيعة العلاقة بين هذه الإثنيات، فبعض الصراعات التي حدثت في الماضي لا يمكن تفسيرها تاريخياً فحسب، ما لم نرجعها إلى سياقها الثقافي، كما لا يمكننا التنبؤ بمستقبل بلد معين وليست لدينا هذه المعرفة.

6- منهجية الدراسة: اعتمد البحث على المنهج الوصفي لبيان طبيعة ظاهرة تعدد الهويات الإثنية، فضلاً عن اعتماده على المنهج التاريخي لفهم التطورات والتغيرات التي حدثت في تشكل هذه الهويات.

المحور الأول: الهويات الإثنية من المفهوم إلى التأثير

تُعد إشكالية الهوية من أهم القضايا في وقتنا الحاضر، إذ تصنف من ضمن الأزمات التي تهدد كيان أي دولة؛ ويكمن السبب فيما تخلفه هذه الإشكالية من تفكيك التجانس الاجتماعي الذي ينعكس بدوره بشكل سلبي على الاستقرار السياسي والاجتماعي في داخل الدولة()، فالسكان المتعايشون معاً يشعرون مع الزمن بالصيغة التي هم موجودون فيها وبعلاقاتهم مع البيئة الطبيعية التي يحيون فيها مع الشعوب التي تجاورهم، كذلك يشعرون بصيغة جيرانهم الديموغرافية، ولذلك يهيّئ كل فريق مكانه بين الشعوب الأخرى ارتبط معهم من جهة وافترق عنهم وتميز من جهة أخرى()، فالهوية، بشكل عام دالٌ ترتبط دلالته بوجود الآخر الخارجي، وهذا الآخر يتجسد في صورتين، تختلف وظيفة الهوية بالنسبة لكل صورة منهما:

أ- صورة تماثلنا وتشترك معنا في ماهيتنا، وتكون وظيفة الهوية هنا إثبات تماثلنا مع هذا الآخر، وارتباطنا به.

ب- صورة تخالفنا وتفارقنا في ماهيتنا، وتكون وظيفة الهوية هنا إثبات اختلافنا مع هذا الآخر، وانفصالنا عنه().

ولا يخفى على الدارسين في مجال الهويات الثقافية، أن الهوية تتضمن مجموعة عناصر، من أهم تلك العناصر اللغة والقيم الثقافية والانتماء القومي والسياسي والديني()، وعليه، فإن الهوية تنطوي على معانٍ رمزية وروحية وحضارية تعطي الفرد إحساساً بالولاء والاعتزاز والانتماء إلى جماعة معينة، ولهذا، يتعلق جوهر موضوع الهوية بإشكالية تحديد الانتماء، سواء كان للفرد أو لجماعة صغيرة أو لشعب كامل، وهذه الإشكالية تتعلق بعدم استقرار الدولة التي تتضمن تركيبة مجتمعية

تشكُّل الهويات الإثنية من وجهة نظر جغرافية
- العراق أنموذجاً -
م.م. دنيا فاضل طالب عبد الحسن

ذات تنوع عرقي وديني وطائفي، إذ يؤدي عدم الاستقرار هذا إلى حدوث نزاعات تنعكس سلباً على الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، وعندئذٍ يحدث ما يعرف بنزاع الهويات في إطار الدولة الواحدة، وعادة يحدث هذا النزاع عندما تتمرد مجموعة ما ضد أمر ترى أنه اضطهاد لا يمكن احتماله يُمارس من قبل فئة مهيمنة، وغالباً ما يتم التعبير عن هذا الاضطهاد بعدم الاعتراف أو تهميش فئة معينة من قبل السلطة الحاكمة، وقد تنفجر أزمة الهوية أيضاً في ظل الخلافات الإثنية والدينية المكبوتة لمدة طويلة لتعبر عن نفسها من خلال العنف، إذ قد يصل الأمر إلى حد مطالبة بعض المجموعات الإثنية بالانفصال عن الدولة().

والإثنية ظاهرة تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية، تستند إلى ممارسات ثقافية معينة، والاعتقاد بأصل وتاريخ مشترك، وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين()، فالإثنية مصطلح يطلق على أي جماعة، لها تقاليد ثقافية مشتركة وإحساس بالهوية()، فهذا المصطلح مشتق من الكلمة اليونانية "Ethnos" التي تعني جماعة من الناس()، وهذه الجماعة التي تتشكل على أساس إثني غالباً ما تمر بمراحل زمنية طويلة من التفاعلات الداخلية إلى أن تصبح حقيقة ثابتة، وعليه يصبح تغييرها أو انحلالها مسألة صعبة، إذ يصبح الانتماء مسألة عاطفية أو حقيقة مطلقة غير قابلة للتشكيك فيها()، ولا تخلو أية دولة في العالم من التنوع الإثني، مهما حاولت التظاهر بأنها أمة واحدة، ومن بين كل دول العالم لا توجد إلا دول قليلة جداً تضم تجانساً قومياً أو دينياً غالباً().

وهناك من تصدى لتعريف الإثنية تعريفاً اصطلاحياً، منهم عالم الاجتماع جورج دي فوس الذي عرَّف المجموعة الإثنية بأنها مجموعة من البشر تشترك في جملة من التقاليد التي لا يشاركهم فيها غيرهم ممن حولهم، وقد عرَّف الباحث الأمريكي فاميك فولكان الهوية الإثنية بأنها عشرات الآلاف أو الملايين من البشر، لم يلتق معظمهم ببعضهم بعضاً في حياتهم، الذين يشتركون في إحساس دائم بالتجانس، ولعل أشهر من عرَّف المكون الإثني هو عالم الاجتماع البريطاني انطوني سميث، إذ عرف المكون الإثني بأنه مجموعة من البشر يشترك أعضاؤها في اسم واحد وأصل واحد وثقافة واحدة ولغة واحدة وتاريخ مشترك ودين ورقعة جغرافية().

وقد مرَّ مفهوم الإثنية بمراحل عدة، ففي البداية كان يشير إلى الجماعات غير المتمدنة، ثم استعمل لاحقاً للإشارة إلى جماعات بدائية وأخرى متطورة، ثم استعمل للتمييز بين جماعات لها القدرة على الرقي بحكم موروثاتها أو خصائصها البيولوجية، وأخرى لا تستطيع ذلك لضعف موروثاتها، وأخيراً استقر المفهوم للدلالة على جماعات معينة تتميز ثقافياً عمن سواها من الجماعات الأخرى()، إذ تستند غالبية هويات المجموعة الإثنية إلى القيم والمعتقدات والاهتمامات المشتركة التي يمكن اكتسابها عن طريق الحالات الاجتماعية().

ولا بد من الإشارة إلى أن هناك جملة من العوامل التي تؤدي دوراً أساسياً في تأجيج العنف الإثني أو إخماده، ومن أهمها:

أ- طبيعة وأيديولوجية النظام السياسي الذي يحكم البلد.

ب- التوجهات الفكرية لزعماء المجاميع الإثنية.

ج- الإرث التاريخي للصراع الإثني.

د- توازن القوى بين المكونات الإثنية.

هـ- التدخلات الإقليمية والدولية في الصراعات الإثنية().

إذاً، فالتنوع الإثني يمكن أن يكون حالة إيجابية، ومصدر قوة للدولة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بشرط اتباع الآليات الديمقراطية، واستيعاب هذا التنوع وإدارته بطريقة ترضي كل الأطراف، وفي الوقت نفسه يمكن أن يتحول إلى مشكلة كبيرة تهدد كيان هذه الدولة ووحدتها إذا لم يتمكن النظام السياسي من تلبية مطالب هذه الأقليات الإثنية، أو عدم قدرته على الملاءمة بين مطالبها وحقوقها()، فضلاً عن العوامل الداخلية الأخرى التي يمكن أن يكون لها الأثر في اندلاع أزمات الأقليات في داخل الدولة الواحدة، كذلك لا يمكن إغفال أثر العامل الخارجي بوصف مصدراً أساسياً للصراع الإثني من خلال تقديمه الدعم لهذه الجهة أو تلك خدمة لمصالحه()، إذ كثيراً ما تلجأ المكونات الإثنية في صراعاتها إلى الاستعانة بقوى إقليمية أو دولية لموازنة قوة أعدائها أو التغلب عليها().

وقد يتداخل مفهوم الإثنية مع مفاهيم أخرى كالعرقية والأقلية، في حين إن العرقية هي جماعة بشرية تعتقد بعلو مكانتها وسمو منزلتها على الجماعات الأخرى، وإنها تنفرد بخصائص بيولوجية ونفسية تُعدُّ عاملاً من عوامل التضامن الذي يقوي من وحدة التفكير بين أعضائها()، فبالنسبة إلى المجتمع العراقي ينقسم عرقياً على ثلاثة مكونات كبيرة هي العرب ويقطنون في المناطق الوسطى والجنوبية، والكرد في الشمال الشرقي، والتركمان وغالبيتهم في مدينتي كركوك وديالى، ومكونات أخرى صغيرة، وكما هو حال جميع البلدان متعددة الهويات الإثنية، شهد العراق منذ فجر تاريخه صراعات مريرة ومعقدة بين مكوناته الإثنية، وغالباً ما تعتمد ميكانيكية الصراعات على عاملين أساسيين هما ميزان القوى بين المكونات الإثنية والمنطلقات الإيديولوجية أو الدينية للمكون().

أما مفهوم الأقلية فيركز على البعد الكمي حصراً، ويستخدم في المعنى الاصطلاحي للإشارة إلى أقلية تتعايش مع أكثرية تختلف عنها في خصائص معينة، مما يميزها عن الكثرة الغالبة، وإن تأكيد الأقلية على التمسك بالعادات والتقاليد ما هو إلا تعبير عن أصالة الأقلية وعراقتها، إذ إن العادات والتقاليد بقدر ارتباطها بثقافة الأقلية، فإنها ما يميز الأقلية عن المجتمع الكبير الذي تتعايش معه().

المحور الثاني: التركيب الديني وأثره في تشكُّل الهويات الإثنية

في الدراسات الجغرافية السكانية يكون الاهتمام بالدين بوصفه عنصراً مهماً في تركيب السكان، وذلك من حيث توزيع الأديان ومدى التعدد في المذاهب والمعتقدات أحيانا()، إذ إن للدين أو المعتقد أثراً كبيراً في حياة السكان، وقد يبرز هذا الأثر في علاقاتهم الاجتماعية وفعالياتهم الاقتصادية وعاداتهم التي تنتقل من جيل لآخر, وقد ترتبط بالدين في أقطار معينة بالعالم أنواع معينة من العادات والتقاليد منها الملابس أو استهلاك أطعمة خاصة أو سلوك معين()، فإذا كانت الديانة الغالبة بين السكان واحدة ولا توجد فروق في المذاهب، فإن ذلك أدعى إلى التجانس، وكلما كثرت الأديان والمذاهب كان لذلك آثار على عدم التجانس بين السكان()، وإن من أخطر الجوانب في التكوين الديني للدولة ذات السكان غير المتجانسين دينياً استغلال الدين من فئات معينة لتحقيق مكاسب سياسية؛ لأن هذا سوف ينشر بذور الشك والريبة ويؤدي إلى الأحقاد، وتغليب المصالح الذاتية التي هي بعيدة كل البعد عن المبادئ السامية التي جاءت بها الأديان().

وقد يتعقد التركيب الديني في إحدى الدول فيترك ذلك بصماته على كثير من مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أمثلة ذلك لبنان في العالم العربي، ففي لبنان لا تتعدد الأديان فحسب؛ بل تتعدد الطوائف والمذاهب، مما ينعكس على مظاهر الحياة كلها، بل ولعل ذلك كان أحد أسباب قيام لبنان كدولة، وحين قامت الحرب الأهلية اللبنانية في عام 1975 أصبحت معظم هذه الطوائف متحاربة مع بعضها()، فالتباين الديني إذا ما ارتبط بقلة الثقافة أو التعصب أو عدم إعطاء الحقوق لممارسة الشعائر الدينية، فإنه يؤدي إلى مشاكل كثيرة بين السكان، قد تكون نتائجها وخيمة من اضطهاد ومذابح، ويحدثنا التاريخ عن الحروب الصليبية، والمذابح بين الهندوس والمسلمين في شبه القارة الهندية، وبخاصة قبل تقسيمها إلى دولتين على أساس ديني، واستمرار التوتر بين الهند والباكستان بعد التقسيم بسبب مشكلة كشمير، التي أدت إلى نشوب الحرب بينهما، كذلك يمكن تفسير مشكلة قبرص ومشكلة تقسيمها على أساس تباين التكوين الديني فيها بين القبارصة الأتراك المسلمين الذين تؤيدهم وتسندهم تركيا، والقبارصة اليونانيين المسيحيين الذين يحظون بتأييد اليونان، وكذلك فإن مشكلة ايرلندا قامت أساساً للتباين المذهبي بين البروتستانت والكاثوليك()، والقليل من دول العالم هو الذي يتميز بالتجانس الديني الكامل مثل الدول الاسكندنافية التي تعد من أكثر الدول البروتستانية تجانساً، ودول أيبريا وأمريكا اللاتينية التي تعد أكثر الدول الكاثوليكية تجانساً().

أما إذا ارتفعت ثقافة السكان وساد التسامح بينهم، وضمنت القوانين حقوقهم في بناء أماكن للعبادة واحترامها وإقامة شعائرهم الدينية، فإن السكان عموماً سوف يسود بينهم التآلف والتعاون لتكوين قاعدة متينة للبناء السياسي للدولة()، فمتى ما كانت الديانة الغالبة بين السكان واحدة ولا توجد فروق بين المذاهب، فإن هذا يكون أدعى إلى التجانس، وكلما كثرت الأديان والمذاهب كان لذلك آثار في عدم التجانس بين السكان().

وتتباين أقاليم العالم في توزيع الأديان بها، ولكن هناك أربعة أديان كبرى تدين بها الغالبية العظمى من سكان العالم وهي المسيحية والإسلام والهندوسية والبوذية, وهذه الأديان تنتشر في مساحات ضخمة من اليابسة, ومع ذلك فهي لا تكوّن تجمعات بشرية متجانسة ولا تخلو من وجود شقاق بينها, رغم أن 70% من سكان العالم يعتنقون هذه الأديان الأربعة()، حيث يلاحظ أن التوزيع الجغرافي للأديان متباين، فالإسلام يحتل نطاقاً أرضياً متصلاً وتماثله في ذلك الهندوسية والبوذية، بينما المسيحية موزعة مكانياً في أكثر من إقليم جغرافي، وتعدُّ القارة الآسيوية قارة المتناقضات فيما يتعلق بالديانات، فعلى أرضها أنشأ أنبياء الرسالات السماوية وخرج منها موسى وعيسى ومحمد (ص)، ومع ذلك فإن الديانات الوضعية أكبر امتداداً وأكثر أتباعاً فيها من الأديان الكتابية، كما يلاحظ في دراسة الأديان الكبرى أنها منقسمة إلى عدد من المذاهب والفِرق، التي قد تصل فيها الفروق والخلافات بينها إلى حد التناقض().

ولا يتوقف التركيب الديني عند هذا الحد، إذ تؤثر المعتقدات الدينية على تفاوت مستويات الخصوبة، فكل الديانات تدعو إلى الفضيلة، وتكوين الأسرة والزواج والإنجاب، وتنادي أيضاً برفاهية الأسرة لتكون قوية، وتقف جميعها ضد محاولات قتل الروح أو الإجهاض، لكن هذه الديانات السماوية والمعتقدات الدينية تتفاوت في تحديدها للخصوبة، فأكبر معدلات الخصوبة توجد بين المجتمعات الإسلامية في قارات العالم كلها، وعلى الوتيرة نفسها يرى أصحاب الكنيسة الكاثوليكية أن الإجهاض حرام، بل ويحرمون استخدام وسائل منع الحمل، ومن ثم ترتفع معدلات المواليد بينهم (مثل إيرلندا) إذا ما قورنوا بأنصار الكنيسة البروتستانتية التي تبيح كل شيء()، وعليه، فالدين قد يؤثر في حجم الأسرة، وقد لوحظ أن حجم الأسرة المسلمة يكون أكبر من حجم الأسرة المسيحية بصفة عامة، وحجم الأسرة الكاثوليكية أكبر من حجم الأسرة البروتستانتية غالباً().

ويحتل الإسلام المرتبة الأولى في قائمة الأديان الموجودة على أرض بلاد الرافدين، فعلى الرغم من أن الديانة المسيحية ديانة تبشيرية حاول ويحاول حاملوها نشرها في كل أرجاء الأرض، وهذا ما جعلها أولى ديانات العالم من حيث عدد معتنقيها، إلا أنها لم تستطع بسط سيطرتها على العراق قبل الإسلام لأسباب عدة أهمها أن الديانتين المندائية واليهودية كانتا على قدر من القوة لم يسمح للمسيحية من التربع على عرش العراق الديني، وأن خضوع العراق لهيمنة القوتين العظيمتين في ذلك الوقت (الفرس والبيزنطيين) صعَّب إلى حد كبير من نشاط المبشرين المسيحيين، أما بعد الفتح الإسلامي للعراق فقد

تشكُّل الهويات الإثنية من وجهة نظر جغرافية
- العراق أنموذجاً -
م.م. دنيا فاضل طالب عبد الحسن

أصبح المسلمون المكون الإثني الأكبر على الإطلاق، وذلك لتبني الغالبية العظمى من عرب العراق الإسلام، فضلاً عن تمصير الكوفة والبصرة واستيعابهما للكثير من العرب المسلمين القادمين من شبه جزيرة العرب()، وفي عراق اليوم، يمثل المسلمون الشيعة حوالي 60% من عدد السكان()، فضلاً عن أن أغلب السكان الأكراد يعتنقون الدين الإسلامي، وينتمي (90%) منهم إلى المذهب السني، والبقية هم الكرد الفيلية (الشيعة)، والكرد (الأيزيدية والمسيحيين واليهود) بنسب قليلة جداً، ويتعايش معهم في إقليم كردستان أقليات دينية مثل (الشبك) والككائية (العلوية)()، ويتواجد الأيزيديون بشكل أساس في شمال العراق وشمال سوريا، ويبلغ تعدادهم زهاء النصف مليون، وقد تعرضوا إلى أبشع صور القتل والتدمير والتهجير، وهو ما ينبئ عن مدى الخطر المحيق بهوية هذه الطائفة ووجودها، لا سيما وأن ميزان القوى الإثنية في المنطقة ليس في صالحها البتة().

المحور الثالث: التركيب اللغوي وأثره في تشكُّل الهويات الإثنية

إنَّ من المعروف أن اللغة أساس قيام الحضارة حيث تكون مصدراً للشعور الوطني المشترك، والوحدة الثقافية تكون أقوى بكثير من الجنس أو السلالة في المشاعر القومية، ولا شك أن وجود مجموعات تتكلم لغات مختلفة داخل البلد الواحد لا يخلق الكثير من المشكلات السياسية فحسب؛ بل يؤدي إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية قد تُحدث الانقسام في حياة الشعب()، فعلى مستوى الوطن أو البلد الواحد كثيراً ما يؤدي تعدد اللغات إلى عرقلة انصهار السكان وطنياً، لذا عمدت الحكومة الأمريكية إلى فرض اللغة الإنجليزية على كل من يرغب في الهجرة إلى الولايات المتحدة لتقليل المشكلات الناتجة عن تعدد الأقليات اللغوية، ولا زالت في كندا أقلية كبيرة من المتحدثين بالفرنسية لهم ثقافتهم الخاصة واهتماماتهم التي تختلف عن الأغلبية من المتحدثين بالإنجليزية().

يُعد التركيب اللغوي مهماً في الدول التي تتعدد بها اللغات, فهناك أقطار كثيرة في العالم بها لغات متعددة لمجموعات سكانية متفاوتة في أهميتها العددية، إذ يختلف سكان العالم اختلافاً كبيراً من حيث اللغات التي يتكلمون بها والتي يصل عددها الى حوالي 3000 لغة، يتضمن الكثير منها لهجات ومقاطع متعددة، وينتمي كثير من اللغات الى مجموعة أو عائلة لغوية واحدة ذات أصول مشتركة().

وتُعد اللغة إحدى الخصائص المكتسبة للسكان، وهي بذلك تتفق مع الدين ولكنها تختلف عن النوع والعرق، فهما من الخصائص غير المكتسبة، فالأول مرتبط بإرادة الخالق، والثاني من الخصائص الموروثة، ولكن اللغة ترتبط كثيراً بالثقافة ومن ثم بالقيم الاجتماعية، وينبغي التفرقة بين اللغات العالمية واللغات المحلية، وإلى جانب ذلك توجد اللهجات في كل لغة تقريباً، ويمكن أن يكون لذلك كله آثار اجتماعية أو أن تكون اللغة نفسها تعبيراً عن أوضاع اجتماعية().

قد أسهمت البعثات التبشيرية والمهاجرون والغزاة والمستعمرون في إدخال لغاتهم إلى الأقاليم التي اتجهوا إليها، ولكن من الملاحظ أن المهاجرين الذين لا يهاجرون في مجموعات كبيرة غالباً ما تستوعبهم لغة المهجر الجديد، ولكن من ناحية أخرى فإن الهجرات الجماعية خاصة هجرات البدو كانت من القوة بحيث ساعدت على نشر لغاتهم الأصلية مثل مجموعة لغات الأورال- الألتاي والتي نشأت أصلاً في استبس وسط آسيا ويمتد نفوذها الآن بعيداً نحو الشمال الأوربي (اللغة الفنلندية مثلاً) وكذلك العائلة السامية في الشرق الأوسط أي في شمال أفريقيا وجنوب غرب آسيا، والعائلة الحامية في شمال وشرق أفريقيا، والعائلة الملاوية البولينيزية في أرخبيل جزر الهند الشرقية ومدغشقر ونيوزيلند والفلبين().

وعليه، تمثل اللغة والديانة أهم المشاكل أمام المهاجر عند اختياره مكان النزوح، فإذا ما هاجرت مجموعة من الأفراد إلى موطن لا يتحدث بنفس لغتهم فإنهم يحاولون التجمع في بؤرات لغوية للمحافظة على لغتهم وهويتهم من ثم تتكون جمعيات فيما بينهم لتقوية أواصر خصائصهم اللغوية والدينية، وخير مثال لتجمعات المهاجرين في الولايات المتحدة، إذ يمكن التعرف على خصائص سكان الحي الذي تسير فيه من خلال الإعلانات التجارية أو لافتات المحلات أو المطاعم، فهناك الحي الصيني والحي الهندي والحي العربي... وغيرها، وداخل هذه الأحياء تتجسد أواصر التماسك وتبنى دور العبادة التي تؤدي وظائف أخرى تساعد على التماسك الاجتماعي واللغوي والديني (أي الحضاري)، وفي أحيان كثيرة قد تظهر مدارس تقوم بتعليم أبناء هذه الجاليات المناهج والقيم التي يحاولون الحفاظ عليها().

وقديماً، ساعدت العوامل الجغرافية مثل العزلة والحواجز الطبيعية في تكوين اللغات في الأزمنة القديمة، إذ كانت المسافات والعوائق الطبيعية مثل المحيطات والجبال والغابات والصحاري عاملاً حدَّ من امتداد هذه اللغات وانتشارها وتأثرها باللغات الأخرى، ومن ثم ساعد تكوينها المبكر للجماعات في البيئات الأصلية، وما أن انتشرت اللغات حتى بدأت تتغير في المناطق الجديدة وتتداخل معها لغات أخرى()، ولعل في اللغة العربية مثالاً على ذلك، فقد اعتراها تغيير متزايد في المناطق التي تبعد عن الموطن الأصلي لها في قلب العالم العربي().

وفي العراق نجد اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد إلى جانب اللغة الكردية التي تمثل الهوية القومية للأكراد، فضلاً عن بعض اللغات غير الرسمية التي تتكلم بها الأقليات القومية مثل (التركمانية والآشورية والكلدانية والآرامية)، ولكن يلاحظ أن أبناء هذه الأقليات كثيراً ما يستعملون اللغة العربية باعتبارها لغة البلاد الرسمية().

المحور الرابع: التركيب القومي وأثره في تشكُّل الهويات الإثنية

كان الناس في باكورة عهودهم وبادئة مراحلهم رعاة أو صيادين في البر أو البحر، فاستوجبت نحلتهم هذه في معيشتهم تنقّلهم في المكان فكانوا بداة يحملون خيامهم وينصبونها في مواضع متبدّلة، فلما زاولوا الزراعة أقاموا وارتبطوا بالأرض وثبتوا فيها، ولبثوا أحقاباً طوالاً على هذا الشكل، ثم شرع الفلاح يغادر حقله إلى المدينة، تجذبه الصناعة الناشئة فيها، فحصلت هجرات داخلية في البلاد، ولكن هذه التيارات التي حملت سيلاً من سكان الأرياف فتنقلهم إلى المدن، تركتهم فيها وثبّتتهم صناعاً في المصانع وربطتهم بها عن طريق الشركات والنقابات، وفي غضون ذلك نشأت بيئات قومية كان لها نتائج بارزة ذات شأن، والذين يعيشون في هذه البيئات يجدون فيها لغة واحدة وتقاليد واحدة وطرازاً من المعاش واحداً ولا يجدون أمثالها في خارج بيئاتهم، ولما كانت العادة تدفع إلى الاستمرار كان من نتائجها أن أمسكت الناس في الأمكنة التي عاشوا فيها().

وعليه، فإن القومية مبدأ روحي يربط الأبناء والآباء والمواطنين بعضهم ببعض، ويربطهم بالأرض التي يعيشون عليها، وهي أيضاً شعور بالانتماء يحس به الإنسان تجاه شريحة معينة()، على أن هناك رأياً يذهب إلى أن تعدد القوميات في أي بلد يؤدي إلى ظهور مشاكل قومية أو عرقية بينهم، وإن التجانس القومي يقلل من ظهور تلك المشاكل، وهذا ليس قاعدة مطلقة، فمتى ما اطمأن السكان في الدولة المتعددة القوميات إلى أن القوانين النافذة تعترف بحقوقهم القومية، ومتى ما زالت عن السكان روح التعالي ونبذ مبدأ التسلط على القوميات، وانتشرت فيما بينهم مبادئ حب الوطن وصيانة وحدته والتعاون في سبيل تحقيق السعادة للجميع، فإن التعدد القومي يصبح ركيزة من ركائز الوحدة وتحقيق الديموقراطية، وخير مثال على ذلك سويسرا، إذ إنها متعددة القوميات واللغات ولكن ينعم سكانها بالاطمئنان وقلة المشاكل، كما أن التكوين القومي للسكان له آثاره على عدد اللغات التي تسود في المنطقة وعلى تنوع الظواهر الاجتماعية، وتنوع الموروثات الشعبية والأزياء السائدة بين السكان().

ويتألف سكان العراق من قوميتين رئيستين هما (العربية والكردية) فضلاً عن قوميات أخرى تمثل أقليات استوطنت العراق منذ أقدم الأزمنة مثل (التركمانية والآشورية والكلدانية والآرامية)، شكلت بمجموعها النسيج الاجتماعي للعراق، ومن الناحية الجغرافية يسكن العرب في جنوب ووسط وغرب العراق، وبطبيعة الحال يوجد تداخل واندماج لقومية العرب مع القومية الأخرى (الكرد) والأقليات الأخرى في عدة محافظات من العراق أهمها (كركوك والموصل وديالى وبغداد وأجزاء من صلاح الدين وواسط)، وهناك امتداد طبيعي لسكان العراق (العرب) في داخل الأراضي العربية المجاورة، نتيجة ارتباطهم بأصول عربية واحدة نابعة من الجزيرة العربية، مثل (سوريا والأردن والسعودية والكويت واليمن)، وهذا الامتداد السكاني يتمثل بالقبائل العربية التي يتكون منها عرب العراق مثل (شمَّر وربيعة وبني حسن وزبيد ودليم وبني تميم... إلخ) على سبيل المثال لا الحصر().

أما الكرد فيسكنون المحافظات الشمالية منذ القدم لكنهم يتركزون في محافظات (أربيل ودهوك والسليمانية)، ويمتد موطن التركمان في العراق من قضاء تلعفر شمال محافظة الموصل وينحدر إلى جنوب شرقها باتجاه محافظة أربيل، ويمتد جنوباً إلى ناحية التون كوبري باتجاه محافظة كركوك، ثم جنوباً باتجاه ناحية تازة خورماتو وقضاء طوز خورماتو، ثم ناحية بيات وقضاء كفري، وينحدر إلى شرق العراق وتحديداً إلى محافظة ديالى وخاصة قضاء خانقين، وناحية زرباطية والسعدية وجلولاء، ويقطن محافظة بغداد بحدود 50 ألفاً من التركمان، أما الآشوريون والآراميون والكلدانيون فيتركزون في المناطق الشمالية من العراق مثل نينوى وكركوك وأربيل ودهوك().

وقد أصبح الصراع على الأرض بين العرب والأكراد في العراق يتطابق مع الصراع على الهوية، أو بالأحرى أصبحت حدود الهوية الكردية تتطابق مع الحدود الجغرافية، الأمر الذي زاد من تعقيد المشكلة، ذلك أن الأرض تعود للدولة العراقية التي يعد الأكراد جزءاً من سكانها، ومن ثم هم يعيشون على الأرض العراقية، وهنا أصبحت المشكلة أكثر صعوبة، ذلك أن كل من الهوية الوطنية العراقية والهوية الكردية تطالب بالمكان نفسه، ومن ثم لا بد من الوصول إلى حل وسط، لأن نفي كل طرف لمطالب الآخر لن يؤدي إلى نتيجة، وإنما حرب مستمرة يخسر فيها الطرفان، إذ لا بد للطرفين من تقديم التنازلات وأن يقبلا حقيقة اشتراك الآخر في الأرض وتاريخها ولو في جزء منه()، ويمثل العرب القومية البارزة في العراق بل أكبرها على الإطلاق، وتبلغ نسبتها نحو (80%) من سكانه، وتحتل القومية الكردية المرتبة الثانية، إذ يشكل الكرد حوالي (15%) من سكان العراق، وتشكل القوميات الأخرى مثل التركمان والكلدان والآشوريين نسبة (5%) من مجموع سكان العراق().

المحور الخامس: التركيب الاجتماعي وأثره في تشكُّل الهويات الإثنية

يدرك من يتابع تاريخ المجتمعات البشرية، لا سيما ما يخص الجوانب الاجتماعية منه أن لهذه المجتمعات عادات وسلوكيات وأساليب ذات طبيعة ديموغرافية كانت تمارسها لشعورها أنها تحقق لها الحياة الأفضل، ولعل هذه السلوكيات تمثل انعكاساً للواقع الاقتصادي والبناء الاجتماعي والقيمي لهذه المجتمعات، فمنها التي كانت تخشى كثرة العدد وقلة مصادر العيش، تركن عادة إلى تحديد نسلها بأساليب عدة، منها على سبيل المثال، إطالة مدة الرضاعة حتى تصل إلى ثلاث أو أربع سنوات، ومنها تحريم ومنع الزواج من الأرامل للحد من إنجابهن، على أن بعض المجتمعات دفعها الخوف من كثرة العدد إلى قتل المسنين والعجائز والمعوقين والمرضى().

تشكُّل الهويات الإثنية من وجهة نظر جغرافية
- العراق أنموذجاً -
م.م. دنيا فاضل طالب عبد الحسن

ومن المجتمعات ما أحست بفيض أسباب العيش وبالحاجة إلى كثرة العدد لبقائها والدفاع عن ذاتها، أو لأجل التوسع وتسليط نفوذها إلى جهات جديدة فشجعت على النسل والإنجاب، ويضرب المثال التقليدي لذلك بالرومان، فقد دفعتهم سيادة الروح العسكرية بينهم إبان تأسيس إمبراطوريتهم إلى اعتبار كثرة النسل أمراً محموداً، بل الزيادة السكانية قوة حربية تصون الإمبراطورية، ولهذا فقد تبنوا سياسة تشجيع الزواج وعدم الموافقة على العزوبية()، وقريب من هذا ما نجده في المجتمعات الزراعية والقبلية، إذ ينتشر في هذه المجتمعات الزواج المبكر، وقد يكون في الفئة العمرية الأولى، أي بمجرد بلوغ الأنثى قبل سن العشرين، وهذا ما يفسر ارتفاع معدل المواليد في أفريقيا والهند وأفغانستان وغيرها من المجتمعات القبلية أو التقليدية، في حين تتميز المناطق الحضرية بانخفاض معدل مواليدها عن المناطق الريفية لأسباب عدة، منها أن تكلفة الطفل في المدينة أغلى منه في الريف، كما أن ظروف السكن والمعيشة تختلف تماماً عنها في الريف، وهذا يجعل الأمور كلها ومنها الإنجاب محسوب بقدر()، على أن نضع في الحسبان أن معرفة ثقافة المجتمعات ضرورية لفهم بعض التغيرات التي لا يمكن تفسيرها في سياقها التاريخي المعطوف على التحولات الاجتماعية والاقتصادية فحسب، ففي بعض الدول قد نجد نقصاناً في أعداد الإناث، ولكن هذا النقص لا يعني أن الإناث غير موجودات، بل إن ذويهن امتنعوا عن تسجيلهن رسمياً لأسباب لها علاقة بذهنيتهم الثقافية()، إذ لا تزال بعض الجماعات، في عدد من الدول، تحجم عن تسجيل بناتها الإناث في سجلات الدولة، هرباً من واجباتها الاجتماعية تجاهها، كالتعليم الإلزامي، وهذا ما يجعل التوازن مفقوداً في الهرم لصالح الذكور، وخاصة في الأعمار الصغيرة().

وبشكل عام، تختلف الخصوبة من مجتمع إلى آخر، إذ إن العوامل التي تتحكم بالولادة هي اختيارية شخصية، تتصل بالثقافة ومستوى المعيشة والمستوى الصحي، وربما برغبة الدولة، فالإنسان يستطيع أن يكثر أو يقلل من نسله، أي أنه يملك إمكانية التحكم به، على عكس الوفاة، كما يلعب العمر عند الزواج الأول دوراً رئيساً في التأثير بالخصوبة، وبدوره فإن هذا العمر يتأثر بعدة عوامل أخرى منها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن العادات التي لها دور كبير في الخصوبة، وتحديداً العادات المتعلقة بما بعد انتهاء الزواج الأول، سواء بالطلاق أو بالترمل، فبعض المجتمعات لا تشجع على الزواج ثانية، وخاصة عند الإناث، أما المجتمعات الأخرى فتشجع على ذلك، مما يتيح المجال أمام المرأة لاستكمال مقدرتها على الإنجاب().

وعليه، فإن قيمة كل من الأبناء والنساء في المجتمع لها أثرها في تباين مستويات الخصوبة، فالمجتمعات الزراعية الفقيرة ترى في كثرة الإنجاب وسيلة جيدة للإنتاج والعمل الزراعي مع الآباء، فمع تدني مستوى المعيشة لا يقدر الفلاح على استئجار قوة عاملة تساعده أو آلات زراعية تنجز أعماله، لذا لا سبيل لأبنائه سوى العمل في الحقل، وليس هذا فحسب()، ولا شك أيضاً أن للشهادة مدلولها الثقافي أولاً، والمهني ثانياً، ولكليهما تأثيرها على السلوك الديموغرافي لا سيما ما يتعلق بحجم الأسرة والزواج المبكر أو المتأخر، على أن سنوات الدراسة قطعاً لها تأثيرها في تأخر سن الزواج، وبالتالي على قصر العمر الإنجابي للمرأة بشكل خاص().

فضلاً عن ذلك، فإن الناس مختلفون باختلاف الحياة الاجتماعية في وعيهم لمراحل الحياة ومعرفتهم لأعمارهم الحقيقية الحسابية، وفي أوربا يعتبر الإنسان يوم ميلاده من كل سنة عيداً له، وكل سن عندهم مرحلة في الحياة لها مطالب وحقوق وأوصاف، ويقل هذا الوعي حتى يكاد ينعدم في البلاد التي ليس فيها دوائر لضبط النفوس وتسجيل المواليد، وقد نجد في الأجيال الهرمة عندنا من يجهلون تواريخ ولادتهم فهم يقدرونها تقديراً، وهذا يبدو غريباً في المجتمعات الغربية، وأغرب من ذاك حال البداة قصاراهم أن يعرفوا أنهم شباب أو كهول أو شيوخ، وقد نجد بعضهم لا يفهم معنى العمر فلو سُئل عن عمره لأجاب بما أتى على لسانه من عدد السنين، ولذلك لتأخر الحياة الاجتماعية وبساطتها، لأن الشعور بالزمن ذو علاقة كبيرة بالحياة الاجتماعية().

المحور السادس: التركيب الصناعي وأثره في تشكُّل الهويات الإثنية

هناك حقيقة مفادها أن الصناعة عملية تغيير في النمط الاجتماعي والاقتصادي والحضاري لأي مجموعة، ذلك لما تسببه من تغيير في هيكل الأيدي العاملة والمهارة وتركيب المهن والنشاط الاقتصادي، فضلاً عن التغيير في السلوك البشري، إذ إن الأفعال الاجتماعية المتولدة بسبب النشاط الصناعي الجديد ستكوّن نمطاً جديداً من العلاقات ذات نتائج تختلف عن نمط المجتمع السابق، مما يعني حدوث تغيير في التركيب الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية ضمن مستويات العمل والمناطق السكنية للعاملين نتيجة التغيير في السلوك البشري()، فمن أجل رفع كفاءة العمال تفتح مراكز للتدريب وتأهيل العاملين وتعليمهم إدارة المكائن والمعدات الحديثة التي يتم إدخالها باستمرار في العمليات الإنتاجية، مما ينعكس إيجاباً على البنية السكانية لهيكل العمالة، ومن ثم رفع وتيرة التحضر، بما يتضمنه ذلك من تطوير لمستوى التعليم والصحة والثقافة، وبناء أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية للعاملين في الصناعة ضمن مستويات العمل أو في مناطق سكناهم()، وتأهيل قوة العمل بدروات تدريبية وتشجيعهم على التحصيل العلمي النظري والتطبيقي، وتعاملهم مع الجديد من التقنيات الصناعية فإنه ينعكس إيجابياً على السلوك الاجتماعي للعاملين وأفعالهم الفردية والجماعية، وتترسخ قيم اجتماعية جديدة مثل الانضباط والمسؤولية

وانصياع الفرد وتهذيب سلوكه لصالح الجماعة، مما يعني تغيراً إيجابياً في العلاقات الاجتماعية وظهور التنظيمات الاجتماعية وترسيخ دورها في الحياة العامة للسكان()، مما يؤدي إلى تطوير الأيدي العاملة اجتماعياً برفع مستويات المعيشة والدخول ونمط الحياة الاجتماعية بما فيها العلاقات الاجتماعية، فضلاً عن تأثيرها في تطوير السكان بشكل عام ثقافياً واجتماعياً()، كذلك ينعكس مستوى الدخل على نوع الغذاء المستهلك أو ما يطلق عليه نظام الغذاء().

على أن آثار الصناعة قد لا تبدو إيجابية دائماً، فقد ترافق إيجابياتها سلبيات بالوقت نفسه، منها ما يتعلق بتزايد ظاهرة هجرة الشباب وخاصة من الريف وإفراغه من شبابه القادرين على العمل والإنجاب والأكثر قدرة على تغيير العادات والتقاليد()، وعملية الهجرة ليست بالأمر اليسير فهي عملية انتقال أو تحول أو تغيير مكاني لفرد أو لجماعة، من منطقة اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة أخرى، وقد ترافق الهجرة تحولات جذرية في حياة الفرد على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كافة()، إيجاباً وسلباً، فمن المتوقع تشخيص تراجع ظاهر في حميمية العلاقات الاجتماعية وصدقها بين المهاجرين في أماكن تجمعهم الجديد، فتضعف الروابط الأسرية القديمة، وقد تنتشر بعض الظواهر السيئة بينهم، خاصة عند إغفال الجوانب الاجتماعية في حياة السكان في المناطق الجديدة()، وليس هذا فحسب، بل قد تؤثر الهجرة على الوضع الاجتماعي للمرأة أيضاً، فقد يتضاعف دور المرأة في حياتها الأسرية في غياب الزوج، أو قد تقيم مع أسرتها إذا كان أولادها في سن صغيرة، إلى حين عودة الزوج أو اللحاق به، أو قد تقوم الزوجة بعمل الزوج وخاصة في المناطق الريفية، كما تؤثر الهجرة على سن الزواج، وقد يرتفع معدل الطلاق في بعض المناطق إذا ما طالت مدة هجرة الزوج().

وفي الوقت الراهن، وبسبب الأزمات التي تعصف بالعالم، أصبحت حركة الهجرة، وخاصة غير الشرعية منها، من أبرز الأزمات التي تهدد العالم، وبالتحديد العالم المهاجَر إليه، فالنازحون، وخاصة القسريون منهم، يحملون معهم أزماتهم إلى الدول المضيفة، وتجهد الدول في محاولة إدماجهم في المجتمع، إلا أن هذا الاندماج يواجه عوائق وصعوبات شتى، فلا عجب أن تنشأ أحزاب وتيارات تدعو إلى إغلاق الحدود وإعادة المهاجرين وترحيلهم، وذلك لهاجسين: الأول، آني وهو بسبب الأزمات التي تعصف بالبلاد المستقبِلة، وعلى رأسها البطالة وصِدَام الثقافات، والثاني مستقبلي، لتخوّف هذه القوى السياسية من تغيّر الوجه الإثني للدول المضيفة في المستقبل غير البعيد().

ولهذا، يتأثر السكان بالعامل الاقتصادي تأثراً إما مباشراً عن طريق ارتباطها بالغذاء والقوت والمعاش، وإما غير مباشر بأن يستدعي العامل الاقتصادي طرازاً من التفكير ويجتلب ضرباً من العادات والاعتقاد يؤثر هذا بدوره في صيغة السكان، وما نجده من نحل دينية شاعت في القرون الوسطى ومن تقاليد وعادات جرت في بعض وديان جبال الألب النمساوية، كأن يتزوج الولد البكر مثلاً ويلتزم إخوته وأخواته العزوبة والإقامة في بيته، إنما ينكشف ذلك عن قلة في الموارد ونقص في القوت()، ولذلك فإن من الممكن تتبع آثار واضحة للصناعة على مستوى الأسرة، فإن كانت متعددة وكبيرة، فإنها ومع انخراط بعض أفرادها في العمل وخاصة في الصناعة، فإنها سرعان ما تنشطر وتتحول إلى مجموعة أسر مستقلة سواء بتوفير السكن التعاوني أو الفردي للعاملين، ومن المؤكد أن علاقات عائلية وقيماً جديدةً تتبلور داخل العائلة باكتساب سلوك وقيم جديدة من العمل ينقلها العاملون من محال عملهم إلى سكنهم، ويترسخ السلوك الحضري تدريجياً ويتحول لاحقاً من تغير في السلوك الشخصي إلى قيم جديدة للثقافة والتحضر على مستوى المجتمع().

وبالنسبة إلى العراق وكيفية تشكل الهويات الإثنية على أرضه تبعاً للتركيب الصناعي، فلا يختلف اثنان في أن أرض العراق هي مهد الحضارات، ولا يختلف اثنان في أن خصوبة وادي الرافدين ووفرة مياهه واعتدال مناخه جعلت منه قبلة للباحثين عن الماء والكلأ، ولا سيما أولئك الذين قست عليهم صحراء شبه الجزيرة العربية بندرة مياهها وشحة أمطارها وجفاف مناخها، وطالما بدت أرض العراق بباسق نخيلها وكثافته سوداء للقادمين من جهة الجنوب الغربي، فأطلقوا عليها اسم أرض السواد().

النتائج

بعد هذه الرحلة في تبيان كيفية تشكُّل الهويات الإثنية بشكل عام، مع الإشارة إلى العراق بشكل خاص، يمكن إيجاز أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

1- إن تعدد الهويات الإثنية في أغلب دول العالم حقيقة لا يمكن إنكارها أو التغافل عنها، لأن الله سبحانه وتعالى خلق الكون بهذه الطبيعة، وهو ما يتوضح من خلال قوله تعالى ((وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ)) (الروم/ 22)، وقوله تعالى أيضاً ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)) (الحجرات/ 13)، وغيرها من الآيات الكريمة التي تشير إلى أن الله سبحانه وتعالى لم يخلق الناس كلهم من أمة واحدة، ولكن لحكمة منه عزَّ وجل جعلهم مختلفين في لغاتهم وأديانهم وقومياتهم وأطباعهم الاجتماعية وأعمالهم.

2- إن تعدد الهويات الإثنية له دور بالغ الأهمية لأي دولة في دفع عجلة التقدم والتطور والارتقاء إذا ما تم التعامل مع هذه الهويات بعدالة ومساواة وإشاعة روح المحبة والتسامح بينهم.

3- إن تعدد الهويات الإثنية يشبه إلى حد كبير بركان على وشك الانفجار، إذ إن أي خلل يحدث في طبيعة العلاقة بين الهويات الإثنية التي يتكون منها أي بلد، سيؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها، والأمثلة التي مرَّت بنا في البحث وغيرها كثيرة جدا في توضيح هذه المسألة، وكيف أن دولاً عظمى انهارت بسبب تسلط فئة معينة على مقدرات البلد، مما يدفع الفئات الأخرى إلى التمرد ومن ثم المواجهات المسلحة، وقد وصلت في بعضها إلى إعلان الانفصال عن الدولة الأم.

4- إن العراق هو خير مثال لتعدد الهويات الإثنية، وعلى الرغم من تعرض بعض هذه الإثنيات إلى القتل والتهجير، أو برود العلاقة بين بعض إثنياته، إلا أن أهمية العراق وسر تقدمه على مر الأزمان يكمن في هذه التعددية.

المقترحات

1- إن أي محاولة لتغليب هوية إثنية على هوية أخرى في أي بلد هو أشبه ما يكون باللعب بالنار، فلكل هوية إثنية أتباع لا يتنازلون عن حقوقهم، لذا على الجميع الحذر في التعامل مع هذا الموضوع، ومحاولة انتقاء الخطابات بدقة وعناية لا سيما الخطابات الدينية والسياسية، إذ لها الأثر الأكبر في إثارة المشاعر سلباً وإيجاباً.

2- على الحكومات إشاعة روح المحبة والتسامح بين أبناء البلد الواحد على اختلاف هوياتهم الإثنية، من أجل تجنب الحروب والصراعات، ومن أجل استغلال الطاقات في دفع عجلة النمو والتطور في بلدانهم.

3- إن النظر إلى جميع الهويات الإثنية نظرة واحدة من قبل المسؤولين عن أي بلد وإعطائهم حقوقهم شأنهم شأن الآخرين، سيجعل الشعوب تغلب الهوية الوطنية على أي هوية إثنية أخرى.

المصادر والمراجع

) أحمد جعفر صادق الأنصاري، الشعائر الدينية للأقليات المهاجرة ودورها في ترسيخ الهوية الثقافية في المهجر- مسيرة الأربعين في مدينة ديربورن في ولاية ميشيغان الأمريكية نموذجاً، مجلة آداب الكوفة، المجلد ج2، العدد 47، 2021م.

2) أحمد علي إسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة، القاهرة، ط8، 1997م.

3) افتخار زكي عليوي، التنوع الاثني والتعايش السلمي في العراق "كركوك أنموذجاً"، مجلة الآداب، العدد 109، 2014م.

4) أياد عايد والي البديري، التركيب الأثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة واستقرارها، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 4، 2010م.

5) توفيق نجم، الأقليات الإثنية وحق تقرير المصير تفكيك الدولة أم الاعتراف بالهوية، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، المجلد 14، العدد 2012 ،A1م.

6) دينا هاتف مكي، الأنا والآخر في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 65، بلا تاريخ.

7) زهيرة مزارة، أزمة الهوية الثقافية العربية في ظل العولمة: بين متطلبات تفعيل الوحدة الوطنية وتحقيق الاستقرار السياسي –الجزائر نموذجاً-، الملتقى الوطني حول "القراءة للتراث والهوية في زمن العولمة"، جامعة الجلالي بونعامة، 2017م.

8) زينب ناجي جبر الخفاجي, أنماط التركيب السكاني في العراق واثرها على قوة الدولة دراسة في الجغرافية السياسية, رسالة (غير منشورة), جامعة البصرة, كلية الآداب, 2014م.

9) سامي أحمد صالح وأيمن عبد عون، اختلاف الهويات الإثنية في العراق وأثر العامل الخارجي في خلافاتها ما بعد 20003، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، المجلد 2، العدد 79، 2019م.

10) شوقي عطية، علم السكان في البحث التطبيقي والإحصائي، دار نلسن، بيروت، 2017م.

11) صفد حسام حمودي الساموك وعادل عبد الرزاق مصطاف، التلفزيون وتوعية الشباب الجامعي بتحديات الهوية الثقافية في العراق- دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعة بغداد، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، المجلد 2، العدد 28، 2014م.

12) عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافيا الصناعية، دار صفاء، عمّان، ط1، 2013م، ص45.

13) عبد الكريم اليافي، في علم السكان- مباحث في المورفولوجية الاجتماعية، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1951م.

14) عبد علي الخفاف, جغرافية السكان أسس عامة, دار الفكر، عمَّان, ط2, 2007م.

15) فاضل جواد حميد الهلالي، المقومات الفكرية لبناء هوية الدولة العراقية الحديثة والمعاصرة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، عدد خاص، 2023م.

16) فايز محمد العيسوي، أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2006م.

17) فتحي محمد أبو عيانه، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، 2000م.

18) محمد جاسم محمد الخزرجي، إدارة التنوع الإثني في إيران بعد عام 1979 (الأقليات الدينية غير المسلمة أنموذجاً)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 26، 2021م.

19) محمد جواد عباس شبع، الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية في محافظة النجف، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2007م.
20) محمد سعود صغير الشمري، التمركز الاثني والهوية الوطنية (المجتمع العراقي نموذجاً)، مجلة كلية التربية، المجلد 1، العدد 1، 2021م.